الأمم المتحدة

A/61/298

الجمعية العامة

Distr.: General
29 August 2006
Arabic
Original: Arabic/English/French

الدورة الحادية والستون

البند ١٣ من جدول الأعمال المؤقت*

الحالة في الشرق الأوسط

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام

موجز

يتضمن هذا التقرير الردود التي وردت من الدول الأعضاء استجابة للمذكرة الشفوية للأمين العام المؤرخة ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بشأن تنفيذ الأحكام ذات الصلة من قراري الجمعية العامة ٤١/٦٠ المعنون ''القدس''، و ٤٠/٦٠ المعنون ''الجولان السوري''.

* A/61/150.

120906 120906 06-48321 (A)

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٣

ثانيا – الردود الواردة من الدول الأعضاء ٣

إسرائيل ٣

الجمهورية العربية السورية ٤

مالي ٦

أولا – مقدمة

١ – يُقدم هذا التقرير عملا بقراري الجمعية العامة ٤٠/٦٠ و ٤١/٦٠. وقد شجبت الجمعية العامة، في قرارها ٤١١/٦٠، قيام بعض الدول بنقل بعثاتها الدبلوماسية إلى القدس، انتهاكا منها لقرار مجلس الأمن ٤٧٨ (١٩٨٠)، وأهابت مرة أخرى بتلك الدول أن تلتزم بأحكام قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وفي قرارها ٤٠/٦٠ الذي يتناول ما تطبقه إسرائيل من سياسات في الأرض السورية التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧، طالبت الجمعية العامة مرة أخرى بانسحاب إسرائيل من كامل الجولان السوري المحتل إلى خط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ تنفيذا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

٢ – وقام الأمين العام، في ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، في إطار الاضطلاع بمسؤولية تقديم التقريرين اللذين طُلب منه إعدادهما في قراري الجمعية العامة ٤٠/٦٠ و ٤١/٦٠، بتوجيه مذكرات شفوية إلى الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة، والممثلين الدائمين لدول أعضاء أخرى يطلب منهم إطلاعه على أي خطوات اتخذتها حكوماتهم أو تعتزم اتخاذها لتنفيذ الأحكام ذات الصلة في هذين القرارين. وفي ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٦، كانت قد وردت ردود من إسرائيل والجمهورية العربية السورية ومالي. وقد أُدرجت تلك الردود في الفرع الثاني من هذا التقرير.

ثانيا – الردود الواردة من الدول الأعضاء

إسرائيل

[الأصل: بالانكليزية]

١ – يهدي الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة تحياته إلى الأمين العام ويتشرف بأن يشير إلى مذكرته المؤرخة ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٦ التي تتناول القرارين ٤٠/٦٠ و ٤١/٦٠ اللذين اعتمدتهما الجمعية العامة في إطار بند جدول الأعمال ”الحالة في الشرق الأوسط“.

٢ – إن إسرائيل، كما يعلم الأمين العام، قد صوتت ضد هذين القرارين، كما فعلت مرارا وتكرارا بالنسبة لقرارات مماثلة اتخذتها الجمعية العامة خلال دورات سابقة. وتود إسرائيل، في ضوء الضرورة الملحة لوضع حد لجميع أعمال العنف والإرهاب في المنطقة ولمواصلة عملية التفاوض المتفق عليها، أن تسجل موقفها من هذه المسألة مرة أخرى.

٣ – ترى إسرائيل أن القرارين الآنفي الذكر وثيقتان غير متوازنتين وتنطويان على أحكام مسبقة على نتائج عملية السلام في الشرق الأوسط. فالانحياز الذي يظهره هذان القراران إنما

يقوض مبدأ أساسيا من مبادئ عملية السلام، ألا وهو أنه يستحيل تحقيق سلام عادل ودائم في المنطقة بدون مفاوضات ثنائية مباشرة.

٤ - واسمحوا لي بالإشارة إلى أنه مضى عام تقريبا على انسحاب إسرائيل التام من قطاع غزة وأجزاء من شمال الضفة الغربية. وقد كنا نأمل أن يمثل فك الارتباط، بوصفه أحد التدابير في هذا الصدد، خطوة إيجابية في الاتجاه الصحيح. غير أن الرد بقي كما هو: الإرهاب. فإسرائيل تتعرض يوما بعد يوم إلى الاعتداء. والأسر المقيمة في مدينة شديروت يعيشون برعب دائم من صواريخ القسام التي تصيب منازلها ومدارسها وأماكن العمل فيها.

٥ - إلى ذلك، ما زال على السلطة الفلسطينية الاضطلاع بمسؤولياتها تجاه المجتمع الدولي. وتواصل إسرائيل خوض حرب ضد الإرهاب، أظهرت فيها حكومة حماس المنتخبة نيتها قتل أكبر عدد ممكن من الإسرائيليين. ويجب على السلطة الفلسطينية التي تقودها حماس تحقيق الشروط التي وضعها المجتمع الدولي، وهي: الاعتراف بإسرائيل وشجب الإرهاب والتقيد بالاتفاقات السابقة.

٦ - وكان يتعين منذ وقت طويل وضع حد لإلغاء هذين القرارين المنحازين، وهذه مسألة تستدعي من الأمين العام النظر فيها على الفور وبجدية. إن هذين القرارين المنحازين ليسا غير واقعيين وتخطاهما الزمن فحسب، بل إنهما يخالفان روح السلام بحد ذاتها. وإنهما، بدلا من تشجيعهما رؤيةً تقر بحقوق الطرفين وواجباتهما، كما ورد في خريطة الطريق، يحجبان الجهود التي يبذلها الطرفان للتوصل إلى حل عن طريق التفاوض.

الجمهورية العربية السورية

[الأصل: بالعربية]

١ - أعاد المجتمع الدولي مرة أخرى وعلى مدى الأعوام السابقة ومنذ الاحتلال الإسرائيلي للجولان السوري عام ١٩٦٧ رفضه الشديد لهذا الاحتلال مطالبا بانسحاب القوات الإسرائيلية المحتلة من كامل الجولان السوري. وقد أكد قرار الجمعية العامة ٣٣/٥٩ القلق الذي يساور المجتمع الدولي نتيجة عدم امتثال إسرائيل للقرارات ذات الصلة واستمرارها في احتلال الجولان خلافا لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة. كما اعتبر قرار الجمعية العامة ٣٣/٥٩ أن قرار إسرائيل بفرض قوانينها وولايتها وإدارتها على الجولان السوري لاغ وباطل وليست له أية شرعية على الإطلاق وفقا لما جاء في قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) وطلب من إسرائيل إلغاءه.

٢ - وبعد مرور ٣٩ عاما على هذا الاحتلال الجائر ورغم قرارات الشرعية الدولية ونداءات معظم زعماء العالم في جميع المحافل الدولية الذين رفضوا الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة وشجبوا الممارسات القمعية اليومية والانتهاكات الصارخة لكل المواثيق والأعراف الدولية، فإن إسرائيل ما زالت غير عابئة بكل هذه النداءات والقرارات الدولية دون أن يكون هناك أي رادع يقف في وجه مطامعها التوسعية.

٣ - لقد أكدت الجمهورية العربية السورية حرصها الشديد على مواصلة العمل والتعاون مع منظومة الأمم المتحدة. وتتوجه سورية بالتقدير الخاص للأمين العام للأمم المتحدة ومساعديه، لما بذلوه من جهد وواجهوه من صعوبات في سبيل الحفاظ على مكانة هذه المنظومة. وانطلاقا من هذا المفهوم، تؤكد سورية بما لا يدع مجالا للشك أن منبر الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة لا تزال هي المرجع الأساسي الأكثر قبولا واحتراما من قبل بلدان العالم. ونظرا لهذا المبدأ الثابت في السياسة السورية، فقد أعلن السيد الرئيس بشار الأسد، رئيس الجمهورية العربية السورية، وفي أكثر من مناسبة، عن استعداد سورية لاستئناف مفاوضات السلام على الأسس التي انطلقت منها عملية السلام في مدريد عام ١٩٩١. كما أعلنت سورية في جميع المحافل الدولية التزامها الكامل بالقرارات الدولية ذات الصلة وطالبت بتنفيذها وخاصة القرارات ٢٤٢ و ٣٣٨ و ٤٩٧، وبمبدأ الأرض مقابل السلام، بما يكفل انسحاب إسرائيل التام من كامل الجولان السوري المحتل إلى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ دون قيد أو شرط. كما أن سورية، ومن خلال إقرارها مبادرة السلام العربية في قمة بيروت ٢٠٠٢، رسخت خيارها الاستراتيجي القائم على تحقيق السلام العادل والشامل وفقا لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة. ولا يمكن أن يتحقق هذا السلام إلا بتنفيذ تلك القرارات التي نالت تأييد المجتمع الدولي.

٤ - وتدين حكومة الجمهورية العربية السورية القرارات الصادرة عن الحكومة الإسرائيلية حول زيادة أعداد المستوطنات وإدخال ٨ مستوطنات إضافية إلى مشروع توسيع المستوطنات القائمة؛ وتوسيع أنشطة الاستيطان في الجولان المحتل ليصبح عدد المستوطنين ٥٠ ٠٠٠ مستوطن، وتشجب تصريح رئيس وزراء إسرائيل أولمرت بأن الجولان ليس هدفا لتنفيذ انسحاب أحادي الجانب، وإنما لمشاريع تطويرية، وفي هذا الإطار تدين حكومة الجمهورية العربية السورية طرح دائرة أراضي إسرائيل ٥٠٠ ٢ دونم من أراضي الجولان المحتل لبيعها للمستوطنين لإقامة مصانع للنبيذ ووحدات سياحية فاخرة؛ وتدين أيضا إعلان مجلس المستوطنات عن حملة تحت شعار ''الجولان مشرع أبوابه لكم وهو مفعم بالحياة''، وذلك لاستقطاب ١ ٠٠٠ عائلة ضمن حملة الاستيطان للعام ٢٠٠٥. إن هذه الممارسات الإسرائيلية تبين نية إسرائيل الحقيقية الرافضة للسلام، وغير الآبهة بقرارات مجلس الأمن

والجمعية العامة وآخرها قرار الجمعية العامة ١٠٨/٦٠ المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، الذي طالبت فيه إسرائيل مجددا بالوقف التام لأشكال الاستيطان الإسرائيلي كافة.

٥ - وتؤكد حكومة الجمهورية العربية السورية على ضرورة البحث الجاد عن الوسائل الكفيلة بتنفيذ القرارات الدولية ذات الصلة بدون تمييز وانتقائية، وتفعيل اتفاقيات جنيف للضغط على إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، للامتثال لإرادة المجتمع الدولي وانتهاز فرص السلام التي قدمتها سورية في سبيل تحقيق السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط.

٦ - كما تؤكد الجمهورية العربية السورية على تأييدها لقرار الجمعية العامة ٣٢/٥٩ المعنون ''القدس''. وتدعو سورية المجتمع الدولي لممارسة الضغط على إسرائيل لكي تنهي احتلالها للأراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧، بما فيها القدس، وأن تلتزم بقرار مجلس الأمن ٤٧٨ (١٩٨٠) الذي قرر فيه عدم الاعتراف بـ ''القانون الأساسي'' الذي أصدرته إسرائيل بشأن القدس، وأكد أن قرار إسرائيل بفرض قوانينها وولايتها وإدارتها على مدينة القدس الشريف قرار غير قانوني ومن ثم فهو لاغٍ وباطل وليست له أي شرعية على الإطلاق. كما تدعو الجمهورية العربية السورية إلى الالتزام التام بأحكام القرار ٤١/٦٠، وعلى وجه الخصوص ما ورد في فقرة الديباجة الثالثة منه، التي تشير إلى قرار مجلس الأمن رقم ٤٧٨ (١٩٨٠)، الذي يطلب فيه المجلس إلى الدول التي أقامت بعثات دبلوماسية في القدس أن تسحب هذه البعثات من المدينة المقدسة وأن تمتثل لأحكام هذا القرار.

مالي

[الأصل: بالفرنسية]

١ - تهدي البعثة الدائمة لمالي لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة، وهي، إذ تشير إلى مذكرته الشفوية المؤرخة ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ التي تتناول تنفيذ قراري الجمعية العامة ٤٠/٦٠ و ٤١/٦٠ بشأن الجولان السوري والقدس، تتشرف بإفادته بما يلي:

٢ - لقد نفذت حكومة مالي ولا تزال تنفذ جميع التوصيات الواردة في هذين القرارين. وبالتالي، لم تتخذ أي تدبير يتعارض معها، وهي تدعو جميع الأطراف المعنية إلى التحاور والتشاور بغرض استئناف عملية السلام في الحالتين.